

Distr.
GENERAL

S/1998/1128
30 November 1998

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي أود أن أرفق لكم الرسائل الآتية:

١ - الرسالة الموجهة من وكيل وزارة خارجية جمهورية العراق الدكتور رياض القيسي إلى الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة السيد ريتشارد بتلر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ يطلب فيها أن ترسل اللجنة مجاميع من الخبراء لإنجاز بعض الأعمال ذات العلاقة ببرنامج العمل المتفق عليه بين اللجنة الخاصة والجانب العراقي في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨.

٢ - رسالة الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة الموجهة للسيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء لجمهورية العراق في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ جواباً على رسالة الدكتور رياض القيسي المشار إليها أعلاه.

٣ - جواب الدكتور رياض القيسي في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ على رسالة الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

ولا اعتقادنا بأهمية إطلاع مجلس الأمن على مواقف العراق المعبر عنها في هذه الرسائل المتبادلة أرفق لكم نسخة من هذه الرسائل راجياً إطلاع السادة أعضاء المجلس عليها.

(توقيع) نزار حمدون

السفير

الممثل الدائم

المرفق الأول

[الأصل: بالانكليزية]

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى
الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملاً
بالمقبرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)
من وكيل وزارة خارجية العراق

عملاً بالجدول الزمني لبرنامج العمل المتفق عليه في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ أود أن أطلب ما يلي:

- ١ - إيفاد فريق من اللجنة الخاصة لمساعدة نظرائه العراقيين في التحقيق في مصير ١٥٥ قذيفة من عيار ١٥٥ ملممتراً محشوة بالخردل.
- ٢ - إيفاد فريق من اللجنة الخاصة للتحقق من مجموعات ذبول القنابل R-400.
- ٣ - إيفاد فريق من اللجنة الخاصة تسند إليه مهمة فحص موقع الحفر التي استخدمت في التخزين الميداني للرؤوس الحربية الخاصة في غابة الفلوجة وقناة دجلة على وجه الدقة وذلك بالاشتراك مع نظرائه العراقيين.

وأرجو أن تنجز هذه المهام في أقرب وقت ممكن.

(توقيع) رياض القيسي

المرفق الثاني

[الأصل: بالانكليزية]

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى
نائب رئيس وزراء العراق من الرئيس التنفيذي للجنة
الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملاً بالفقرة ٩ (ب) '١' من
قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الموجهة إليّ من السيد رياض القيسي، وكيل وزارة خارجية العراق، أود أن أرد على المقترحات بأن أرسل ثلاثة أفرقة تفتيش تابعة للجنة الخاصة للأمم المتحدة إلى العراق.

وإننا نلاحظ مع الارتياح أن الجانب العراقي مستعد للتعاون مع اللجنة الخاصة في عدة مسائل محددة مشار إليها في الجدول الزمني للعمل المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وكما تعلمون، فقد اقترحت اللجنة بالفعل، وكانت على استعداد في بداية آب/أغسطس ١٩٩٨، لأداء المهام التي يطلبها العراق الآن. ولهذا السبب، أبقى للجنة على الموارد التقنية الضرورية في مركز بغداد للرصد والتحقق، لمدة شهرين، أي حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

أما بشأن المقترحات المحددة الواردة في رسالة السيد رياض القيسي، فأود أن أذكر ما يلي:

١ - فيما يتعلق بطلب أن يقوم فريق من اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بالمساعدة في التحقيق في عملية التخلص من قذائف من عيار ١٥٥ - مم محشوة بالخردل، فإن اللجنة على استعداد لمساعدة الجانب العراقي في بحثه. وإنجاز ذلك بفعالية، يجب أن نتلقى من العراق إيضاحات بشأن الدعم الذي يلتمسه تحديداً من اللجنة. وكما ورد في الجدول الزمني للعمل، فإنه "في حالة طلب العراق أن تقوم اللجنة الخاصة بنشر معدات المسح والتحقق، لا بد أن يخطرنا مسبقاً، بفترة قدرها أسبوعين". فإذا كان العراق يطلب تكنولوجيا رادارية لاخترق الأرض، فإننا نحتاج معلومات عن المواقع المحتملة المراد فحصها وحجم هذه المواقع. فهذا من شأنه أن يمكن اللجنة من إرسال الموارد والمعدات الضرورية إلى العراق. كما تود اللجنة أن تحصل سلفاً على سجلات جميع التحقيقات المشار إليها في الرسالة المؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الواردة من السيد رياض القيسي (S/1998/1125، المرفق). وسيجري عندئذ ترجمة هذه السجلات بحيث يمكن أن تسفر المناقشات عن أفضل النتائج. وحتى الآن لم تتلق اللجنة إلا تقريراً واحداً من تلك التقارير. ومن شأن الإجراءات المقترحة أن تهيئ المجال للاضطلاع بهذا العمل بأسرع ما يمكن.

٢ - وفيما يتعلق بطلب إرسال فريق من اللجنة الخاصة للتحقق من صحة تسجيل مجموعات ذبول القنابل الجوية من طراز R-400، فإن اللجنة تعكف على إعداد بعثة ستكون مهمتها التحقق من إعلان

العراق عن البيانات المتعلقة بالقنابل الجوية من طراز R-400، مما يشمل مجموعات ذبول تلك القنابل. وستوفد البعثة إلى العراق في أقرب وقت ممكن.

٣ - أما بشأن الطلب الثالث المتعلق بموقع الحفر التي كانت تستخدم لتخزين الرؤوس الحربية الخاصة، فإننا ننوي تكليف فريق رصد القذائف الموجود حاليا في مركز بغداد للرصد والتحقق بأداء هذه المهمة بالتعاون مع نظرائهم العراقيين.

ومن الواضح أن إعداد وتنفيذ هذه المهام سيستغرق بعض الوقت. ولكي لا يحدث سوء تفاهم بيننا، أود أن أوضح بأنه ليس في نيتي أن يؤثر تنفيذ هذه المهام المشتركة على مسؤولية اللجنة عن تقديم تقارير إلى الأمين العام وفقا للبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن إلى الصحافة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وكما أبلغت المجلس خلال مشاوراته غير الرسمية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أتوقع أن أتمكن خلال أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من صياغة تقرير عما إذا كان العراق قد عاد للتعاون التام أم لا. ومن المفروض أن يكون هذا الوقت كافيا لمواصلة عملنا على نطاق كامل.

(توقيع) ريتشارد بتلر

المرفق الثالث

[الأصل: بالانكليزية]

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى
الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملاً
بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)
من وكيل وزارة خارجية العراق

بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الموجهة إلى السيد طارق عزيز نائب رئيس وزراء جمهورية العراق، أود أن أنوه أولاً إلى أن المهام التي طلب العراق الاضطلاع بها بالاشتراك مع أفرقة من اللجنة الخاصة على النحو المبين في رسالتي المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر لا تتصل بشكل أساسي، من وجهة نظرنا، بمهام نزع السلاح، بل بقضايا يمكن معالجتها من خلال العمل المشترك مع اللجنة الخاصة للحصول على مزيد من الإيضاحات عند اللزوم. وبناء على هذا، فإن تلك القضايا لا يمكن أن تحول دون التقرير بصيغة نهائية أن مرحلة نزع السلاح قد أنجزت. ويمكن تماماً، إذا استدعى الأمر، الاستمرار في متابعة تلك القضايا خلال مرحلة الرصد.

وفيما يتعلق بالنقاط المحددة المبينة في رسالتنا المشار إليها أعلاه، أود الإجابة عليها وفقاً لترتيب ورودها.

١ - إننا في حاجة إلى قيام اللجنة الخاصة بنشر معدات مسح وكشف تشمل راداراً يخترق الأرض وجهاز كشف لرصد العناصر الكيميائية. ومواقع العمل هي:

(أ) الموقع الذي يجري فيه، في المعتاد، تدمير الذخائر المنتهية الصلاحية داخل المنطقة المسورة من مخزن الذخائر في الأخيضر. ويتألف هذا الموقع من أربع رقع أرضية تبلغ مساحة اثنتين منها ٥٠ متراً في ٥٠ متراً. وتناهز مساحة الرقعتين الأخريين ٢٥ متراً في ٢٥ متراً. أما طبيعة التربة فهي رسوبية مستوية؛

(ب) منطقة احتراق العربة المقطورة بالقرب من خان الربعة على امتداد طريق كربلاء - النجف. وتبلغ المساحة التقريبية لتلك الرقعة ١٥٠ متراً في ٤٠ متراً. أما طبيعة التربة فهي رملية؛

(ج) وربما الموقع الذي يجري فيه، في المعتاد، تدمير الذخائر المنتهية صلاحيتها خارج المنطقة المسورة من مخزن الذخائر في الأخيضر، وهي المنطقة المسماة القصير. وتبلغ المساحة التقريبية لذلك الموقع كيلومترين في كيلومترين. ويتضمن ذلك الموقع حفراً يتراوح نصف قطرها بين ١٠ و ١٥ كيلومتراً. أما طبيعة التربة فهي رسوبية ومتموجة.

ومن المتوقع أن يستغرق العمل المطلوب من ٧ إلى ١٠ أيام.

وجدير بالذكر أن فريق اللجنة الخاصة رقم ٢٤٨ زار جميع تلك المواقع في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨.

وفيما يتعلق بسجلات جميع التحقيقات المشار إليها في رسالتي المؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أود الإشارة إلى أن جميع تحقيقاتنا كانت داخلية وأن الإفادات المقدمة عنها إلى السلطات المختصة كانت شفوية ولم ترد بها أي استنتاجات حاسمة فيما يتصل بمصير الذخائر محل الذكر. وقد تضمن تقرير الفريق محمد شاكر الذي سلمت نسخة منه إلى فريق اللجنة الخاصة رقم ٢٤٨ في تموز/يوليه ١٩٩٨ جميع الوقائع ذات الصلة بآخر جهودنا في هذا المضمرة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن أهم خطوة ستتخذ هي العمل الفعلي على أرض الواقع الذي نأمل أن يبدأ في أقرب وقت ممكن.

وفضلا عن ذلك، وكما أشرت في رسالتي، فإن هذه المسألة لها أهميتها بالنسبة لأمن العراق الداخلي، وهذا هو السبب الذي حدا بالسلطات العراقية المختصة إلى بذل قصاراها لحلها حتى قبل أن تثيرها اللجنة الخاصة.

٢ - وإنه مفهوم لدينا أن ما تبقى من المهمة المتصلة بالقنابل R-400 يتمثل ببساطة في إحصاء مجموعات ذيول تلك القنابل، المودعة في مخازن القوات الجوية العراقية. ويحدونا الأمل أن تنجز هذه المهمة في فترة وجيزة للغاية.

٣ - ويحدونا الأمل أن تصدروا تعليمات فورية لمركز بغداد للرصد والتحقق لأداء المهمة المشار إليها في الفقرة ٣ من رسالتكم. ونحن على استعداد لبدء عملنا المشترك مع المركز آنف الذكر فوراً.

وأود، أيضاً، إحاطتكم علماً بأن مديرية الرصد الوطنية أحوالت اليوم إلى مدير مركز بغداد للرصد والتحقق بالإلحاح الوثيقة المتصلة بتسليح وحدة القذائف رقم ٢٢٢ وهي تقع في ٦٥ صفحة، مشفوعة برسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

وقد لاحظت عرضاً، من بياناتكم العديدة أنكم تحتاجون من أسبوعين إلى ٣ أسابيع، كيما تتمكنوا من إعداد تقرير عما إذا كان العراق قد عاد إلى التعاون التام أم لا. وحيث أن تلك البيانات صدرت في تواريخ مختلفة، فإنني لأتساءل ما هو، في ظنكم، تاريخ بدء الفترة المذكورة، لا سيما وأننا اتخذنا قرارنا باستئناف التعاون مع اللجنة الخاصة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

(توقيع) رياض القيسي

— — — — —